الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

بيروت، ٩ كانون الثاني ٢٠٢٥

مجلس الوزراء يوافق على تعليق حق الدولة اللبنانية بالإدلاء بدفوع مرور زمن المهل التي تسري على حق المطالبة باستحقاقات سندات اليوروبوند لغاية ٩ آذار ٢٠٢٨.

خلال جلسته المنعقدة بتاريخ ٧ كانون الثاني ٢٠٢٥ ، وافق مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية بالإجماع، على قرار تعليق حق الدولة اللبنانية بالإدلاء بدفوع مرور زمن المهل التي تسري على مطالبات حاملي سندات اليوروبوند الصادرة عنها، وفقاً لقانون ولاية نيويورك أو أي مهل أخرى إن كانت تعاقدية أو غيرها وذلك لغاية ٩ آذار ٢٠٢٨. كما فوض مجلس الوزراء وزير المالية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة أو المناسبة لتنفيذ هذا القرار، بما في ذلك تعديل شروط إصدارات سندات اليوروبوند.

صرح معالي وزير المالية يوسف خليل أنه "بالرغم من الأوقات العصيبة التي نعيشها، يبقى لبنان ملتزماً بالتوصل إلى حل رضائي ومنصف بخصوص إعادة هيكلة سندات اليوروبوندز. وعبر تمديد مهل مرور الزمن، لن يضطر حاملو هذه السندات إلى اتخاذ إجراءات قانونية بسبب نفاذ المهل، ريثما يشاركون في إعادة هيكلة منظمة وتوافقية لهذه السندات".